



بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد

الدعم الفني للاستثمار

دراسات دورية



ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي لعام

٢٠١٧/٢٠١٦

إعداد

منى عبد القادر

أمل عبد الحميد

فبراير ٢٠١٧

سلسلة دراسات دورية

سلسلة دراسات دورية هي سلسلة دراسات تصدر عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد، بنك الاستثمار القومي. وتهتم هذه السلسلة بإلقاء الضوء على أهم الموضوعات التي تساهم في زيادة ثقافة ومعلومات العاملين ببنك الاستثمار القومي.

المحتويات

الصفحة

٣

مقدمة

4

أهمية المؤشر وكيفية حسابه

5

ترتيب الدول الـ ٢٠ الأولي في مؤشر التنافسية العالمي
لعام ٢٠١٦/٢٠١٧

6

تحليل وضع مصر التنافسي في عام ٢٠١٦/٢٠١٧

٨

المصادر

ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

احتلت مصر المرتبة ١١٥ من إجمالي ١٣٨ دولة شملها تقرير التنافسية العالمي الصادر عن العامين ٢٠١٧/٢٠١٦

مقدمة

- تعرف التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدّد مستوى الإنتاجية في بلد ما حيث مستوى الإنتاجية بدوره هو الذي يحدّد مدى الازدهار الذي يمكن أن يبلغه اقتصاد ما ونسب العوائد التي تحصل عليها الاستثمارات في هذا الاقتصاد التي تعتبر محركات أساسية لوتيرة النمو فيه، بعبارة أخرى الاقتصاد الأعلى تنافسية ينمو مع الوقت بسرعة أكبر على الأرجح.
- يصدر تقرير التنافسية العالمي من المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا منذ ٣٦ عاما في دافوس بسويسرا، والمنتدى عبارة عن منظمة دولية تضم كبار الممثلين عن مجتمع الأعمال الدولي وكبار صانعي السياسات في الحكومات ويعمل من أجل تعزيز التفاهم الدولي لمفهوم القدرة التنافسية، والتقرير بمثابة عملية تقييم سنوية للعوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والتنمية في اقتصاديات دول العالم حيث يقوم بترتيب الدول تنازليا في خريطة التنافسية العالمية ، وقد أكدت نتائج تقرير هذا العام على قوة العلاقة بين الدول التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية والقدرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يشير فشل الأسواق الصاعدة في تحسين قدرتها التنافسية إلى إمكانية تعرضها إلى أزمات مستقبلية ستكون تداعياتها خطيرة على مجتمعاتها كما أكدت نتائج التقرير وجود علاقة قوية بين القدرة التنافسية والاقتصادية للدول، واحتضان واستقطاب وتعزيز ودعم المواهب ، وهي الميزة التي اتسمت بها الدول التي حققت مراكز متقدمة في التصنيف ، وفي الوقت ذاته اتسمت الدول التي لديها ضعف في جودة التعليم والتدريب والتي تفتقر المرونة في أسواق عملها بضعف قدرتها التنافسية.

أهمية المؤشر وكيفية حسابه

• يعد هذا التقرير مرجعا اقتصاديا لرجال الأعمال و المال في العالم ويعتمد عليه بشكل كبير في كيفية تحديد اتجاهات الاستثمارات الأجنبية والدول التي ينبغي الابتعاد عنها ، ولقد زاد اهتمام دول العالم بهذا المؤشر في السنوات الأخيرة لرفع مستوى تنافسيتها بين دول العالم وتحسين رتبها ، حيث أنه يشكل مقياساً لمستوى التنافسية ثم التحليل للتشخيص وتحديد أولويات الإصلاح ، وللاستفادة من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، وحيث أن المؤسسات هي التي تتنافس في الأسواق المفتوحة وليس الدول، فإنه على الدول إيجاد البيئة المناسبة التي تمكن المؤسسات من تملك قدرات تنافسية والقدرة على رفع مستوى معيشة أفراد دولها، باعتبار أن المستوى المعيشي لمواطني أي دولة مرتبط بشكل كبير بقدرة مؤسساتها على المنافسة في الأسواق العالمية سواء كان ذلك من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

• تعتمد آلية احتساب مؤشر التنافسية العالمية لكل دولة على قياس أدائها في ثلاث ركائز رئيسية تضم ١٢ عنصرا من الركائز التنافسية والتي تشكل معا صورة شاملة عن طبيعة تنافسية الدول وهي:

١. المؤسسات
٢. البنية التحتية
٣. بيئة الاقتصاد الكلي (البيئة الماكرو اقتصادية)
٤. الصحة والتعليم الأساسي.
٥. التعليم العالي والتدريب
٦. فعالية سوق السلع
٧. فعالية سوق العمل
٨. تطوير السوق المالية
٩. الجاهزية التكنولوجية " الاستعداد التقني "
١٠. حجم السوق
١١. تطور مستوي الاعمال " تعقيد الاعمال "
١٢. مستوى الابتكار والتجديد

يلاحظ ان هذه الأعمدة التنافسية الاثني عشر ليست مستقلة عن بعضها البعض ولكنها تميل إلى مساندة بعضها للأخر، وغالباً ما يلحق الضعف في أحدها الضرر بالأخر فمثلاً، من الصعب جداً بلوغ قدرة قوية على التجديد والابتكار (العمود ١٢) دون يد عاملة جيدة التعليم والتدريب (العمودان ٤ و ٥) قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة (العمود ٩) ومن دون تمويل كافٍ (العمود ٨) للأبحاث والتطوير أو من دون وجود سوق سلع فعالة، تتيح تسويق السلع الجديدة (العمود ٦)، وبالرغم من ان الأعمدة الاثني عشر أدرجت على دليل واحد،

إلا أن مؤشراتها يجب أن تقاس على انفراد حيث تشير إلى النطاق الخاص الذي يحتاج فيه بلد ما إلى التحسين.

• أبرز ما خلاص إليه تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، مصنفاً فيه ١٣٨ دولة في العالم حسب قدرتها التنافسية "أن انخفاض معدل انفتاح اقتصاد الدول على الخارج يهدد نمو اقتصادها ومعدلات الرفاهية، كما أن بعض سياسات التحفيز المالي لم تكن كافية للحفاظ على معدلات نمو اقتصادي جيدة، إذ يجب أن تفتتن مع إصلاحات حقيقية في التنافسية، وأن الاستثمار في الابتكار يوازي أهمية الاستثمار في البنية التحتية وتطوير المهارات".

• ترتيب الدول الـ ٢٠ الأولى في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

الدولة	الترتيب		الدولة	الترتيب	
	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
سويسرا	١	١١	النرويج	١	١١
سنغافورة	٢	١٢	الدنمارك	٢	١٢
الولايات المتحدة	٣	١٦	نيوزيلندا	٣	١٦
هولندا	٤	١٥	تايوان	٥	١٥
المانيا	٥	١٣	كندا	٤	١٣
السويد	٦	١٧	الإمارات	٩	١٧
المملكة المتحدة	٧	١٩	بلجيكا	١٠	١٩
اليابان	٨	١٤	قطر	٦	١٤
هونج كونج	٩	٢٣	النمسا	٧	٢٣
فنلندا	١٠	٢٠	لوكسمبورج	٨	٢٠

واحتلت مصر المركز الـ ١١٥ عالمياً والـ ١٢ عربياً حيث سبقتها الإمارات بالمركز الـ ١٦ عالمياً ثم قطر بالمركز الـ ١٨ فالسعودية بالمركز الـ ٢٥ ثم الكويت، البحرين، الأردن، عمان، المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، وتقدمت مصر على كل من موريتانيا، اليمن.

تحليل وضع مصر التنافسي في عام ٢٠١٧/٢٠١٦

• يتمتع اقتصاد مصر بمقومات هائلة ويمتلك موارد غنية ومتنوعة مما يجعل منه اقتصاداً واعداء، ويتيح له فرصاً للنمو والتنمية تمت بلورة ملامحها في استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، لكن لا تزال مصر بعيدة عن المكانة التي تستحقها على ساحة تنافسية الاقتصاد العالمي.

• جاءت نتائج تقرير التنافسية العالمي الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٧/٢٠١٦، تفيد ان وضعية مصر مازالت مستقرة بعد أن احتلت المرتبة ١١٥، كما ان بمقدورها خلق المزيد من النمو والوظائف خلال الفترة المقبلة، من خلال الاعتماد على حجم السوق الكبير وقطاع الأعمال، والذي يبدو أنه أكثر تطوراً من الدول المجاورة وقربها الجغرافي إلى السوق الأوروبية الكبيرة

• الجدول التالي يوضح ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٦ وانعكاس ذلك على الاعمدة الرئيسية للمؤشر المقسمة علي ٣ مراحل.

السنوات						بيان
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠٠٩	
١١٥	١١٦	١١٩	١١٨	١٠٧	٧٠	الترتيب العام
١١٧	١١٥	١٢١	١١٨	١١٠	٧٨	١- المتطلبات الأساسية (الإنتاجية المنخفضة)
٨٧	٨٧	١٠٠	١١٧	٩٦	٥٦	المؤسسات
٩٦	٩١	١٠٠	٩٨	٨٣	٥٥	البنية التحتية
١٣٤	١٣٧	١٤١	١٤٠	١٣٨	١٢٠	بيئة الاقتصاد الكلي
٨٩	٩٦	٩٧	١٠٠	٩٤	٨٤	الصحة والتعليم الأساسي
١٠٠	١٠٠	١٠٦	١٠٩	١٠١	٨٠	٢- محفزات الكفاءة (الإنتاجية المتوسطة)
١١٢	١١١	١١١	١١٨	١٠٩	٨٨	التعليم العالي والتدريب
١١٢	١١٥	١١٨	١١٩	١٢٥	٨٧	فعالية سوق السلع
١٣٥	١٣٧	١٤٠	١٤٦	١٤٢	١٢٦	فعالية سوق العمل
١١١	١١٩	١٢٥	١١٩	١٠٢	٨٤	تطوير سوق المال
٩٩	٩٨	٩٥	١٠٠	٩١	٨٢	الجاهزية التكنولوجية
٢٥	٢٤	٢٩	٢٩	٢٩	٢٦	حجم السوق
١١١	١١٣	١١٣	١٠٤	٩٦	٧١	٣- الاعتماد على الابتكار (الإنتاجية المرتفعة)
٨٥	٨٩	٩٥	٨٤	٨٣	٨٣	تطور الأعمال
١٢٢	١٢٠	١٢٤	١٢٠	١٠٩	٧٤	الابتكار

المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي / تقرير التنافسية العالمي - سنوات متفرقة

- من الجدول السابق يتضح ان أفضل ترتيب تنافسي وفقاً للمؤشر الرئيسي في عام ٢٠٠٩ بلغ ٧٠ و أقل ترتيب بلغ ١١٩ في عام ٢٠١٤ وخلال العامين الماضيين تم تحسين الترتيب بالتقدم أربع مراكز لتصل للمركز ١١٥ من اجمالي ١٣٨ دولة.
 - بالنسبة للركائز الفرعية للمؤشر الرئيسي خلال العام المالي ٢٠١٦ ارتبط التحسن الطفيف بالمؤشر الفرعي المتعلق بالابتكار وتطور الاعمال (خاصة درجة تطور الاعمال التي تحسنت أربعة مراكز)، بينما تراجع الأداء في المؤشر الفرعي المتعلق بالمتطلبات الأساسية، وثبات في المؤشر الفرعي المتعلق بمحفزات الكفاءة.
 - أوضح التقرير أنه لكي تتمكن مصر من خلق النمو وتوفير فرص العمل، تحتاج إلى تكثيف جهودها من أجل الإصلاح، ومعالجة الصعوبات الرئيسية التي تصيب بضائعها، وتنمية سوق العمل والأسواق المالية، والأولويات الأخرى التي يتعين على مصر الاهتمام بها تشمل: "التعليم العالي والتدريب"، اللذين جاءا أقل من أداء الاقتصادات المماثلة، وخاصة من حيث الجودة، فضلاً عن الوضع العام الأمني الذي ما يزال غير مستقر، ويفرض تكاليف كبيرة على رجال الأعمال.
 - بذلت الدولة جهوداً طموحة للنهوض بالتنافسية مثل:
 - دعم البنية التحتية المتمثل في انشاء شبكة طرق وكباري جديدة
 - إطلاق المشروعات الاستثمارية العملاقة والمشروعات القومية (محور قناة السويس - العاصمة الإدارية الجديدة - المليون ونصف مليون فدان ...)
 - دعم مشروعات الطاقة
 - تحسين منظومة الخبز
 - إعادة تشغيل المصانع المتعثرة وتشجيع المنتج المحلي
- الا ان اغلب هذه المشروعات سوف تؤتي ثمارها على المدى المتوسط والطويل مما يبرز الحاجة الي تنفيذ مزيد من السياسات العاجلة لتحسين مناخ ممارسة الاعمال وجذب مزيد من الاستثمارات من خلال:
- معالجة مشكلة سعر الصرف لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوليد فرص عمل.
 - التركيز على مجالات خدمية (مثل تحسين المواصلات العامة - إدارة المخلفات الصلبة).
 - تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطبيق القوانين الخاصة بالاستثمار وسهولة الحصول على تراخيص وترفيق المنشآت الامر الذي سيسهم في تحسن بيئة الاقتصاد الكلى، ودعم جذب الاستثمارات إلى مصر وتشجيع الابتكار.
 - استقرار التشريعات لتحسن بيئة العمل بالإضافة إلى وضع حدود للمرتبات سواء في القطاعين العام والخاص، والحد من التضخم.

المصادر والمراجع

- تقرير التنافسية العالمي (منتدى الاقتصاد العالمي) - عدة سنوات.
- تقرير المجلس الوطني المصري للتنافسية (ENCC) عن وضع مصر التنافسي لعام

٢٠١٦/٢٠١٧.

الأدع الفذي للإستثمار